اجتهادات في الدرس النحوي
جواز الإفراد والتذكير في اسم التفضيل المعرّف بأل

أ. د. ممدوح خسارة(*)

أولاً: مدخل وتذكير:

من المتعالَم أن اسم التفضيل «هو الوصف المبني على أفْعَل، بزيادةِ صاحبه على غيره في أصل الفعل»(١)، ووَضَّح بعضُهم أنَّ «المراد به استخلاصاً من كلام النحاة: كلُّ وصف على وزن (أفعل) يدل على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة»(٢)؛ نحو: (الشمس أكْبَر من الأرض)، و(العلم أفْضَل من المال). وقد أورَدْنا حدّ اسم التفضيل أو (أفعل التفضيل)، كما يسمُّونه، من كتب المحدَثين، لأن القدماء كانوا يعرِّفون الشيء بالتمثيل له غالباً لا بحدِّه.

ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مجرَّداً من (أل) والإضافة، فيجب له حُكمان:

أحدهما: أن يكون مفرداً مذكَّراً...

والثاني: أن يُؤْتى بعده بـ (مِنْ) جارّة للمفضول.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) الأزهري - شرح التصريح على التوضيح ٢: ٩٢.

(٢) د. محمد عيد، النحو المصفّى ١/ ٦٧٧.

الحالة الثانية: أن يكون معرَّفاً بـ (أل)، وله حكمان: أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه، نحو: (زيد الأفضل، وهند الفُضْلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات أو الفُضَل). والثاني: ألّا يؤتى معه بـ (مِنْ).

الحالة الثالثة: أن يكون مضافاً، فإذا كانت إضافته إلى نكرة، لزمه أمران: التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرَّد، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو: (الزيدان أفضل رجلين وهند أَفْضل امرأة...)، وإذا كانت الإضافة إلى معرفة، فإن أُوِّل بما لا تفضيل فيه وجبَت المطابقة، كقولهم: «الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان، أي عادلاهم، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة جازت المطابقة و تركُها»[٣].

وقد جاءت الحالتان في الحديث الشريف: (ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم منّي مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً)[٤]، فأفرد (أحبّ وأقرب) وجمع (أحسن).

وقد لا يَدلُّ اسم التفضيل على المفاضلة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] أي هَيِّن، «لأن سبحانه ليس عليه شيء أهون من شيء»[٥].

و«إذا دخلت الألف واللام، نحو: (زيد الأفضل)، خرج عن أن يكون بمعنى الفعل، وصار بمعنى الفاعل، واستُغني عن (مِن) والإضافة، وعلم أنه قد بان بالفَضْل»[٦]، فقولنا: (الدُّوَل الكبرى في العالم) يعني الدول الكبيرة فيه.

ثانياً: مسألة الخلاف:

تخصُّ هذه المسألة الحالة الثانية من حالات اسم التفضيل، وذلك عند

(٣) ابن هشام - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣: ٢٦٦.
(٤) ابن مالك - شرح التسهيل ٨: ٥٣، ومسند أحمد بن حنبل ٢: ١٨٥.
(٥) ابن يعيش - شرح المفصل ٤: ١٣٤.
(٦) ابن يعيش - شرح المفصل ٤: ١٢٩.

ورود اسم التفضيل معرَّفاً بـ (أل)، وكان المتقدِّمون قد حكموا - كما ذكرنا - بأن يكون اسم التفضيل مطابقاً للمفضَّل في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع، ومثلوا لحكمهم بقولهم: (زيد الأفضل، وهند الفُضْلى، والزيدان الأَفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات). وقد تابعهم في حكمهم هذا كثيرٌ من النحويّين المحدَثين. **ولكن الذي شاع كثيراً بين المعاصرين، وقليلاً بين مَنْ تقدَّمهم استعمالُ اسم التفضيل المعرف بـ (أل) بصيغة الإفراد والتذكير، أيًّا كان المُفضَّل، كأن يقال: (اللغة العربية هي الأهم بين مقوّمات الأمة، وخالدٌ وسعيد هما الأسرع في الجَري، والشهداء هم الأشجع والأكرم بين الناس).**

وبالنظر لشيوع هذا التركيب، ومخالفة الأصل الغالب، فقد دارت نقاشات واجتهادات حول تجويزه أو تخطئته.

ومما يجدر ذكره أن القدماء كسيبويه، لم يتعرَّضوا لحكم اسم التفضيل المعرَّف بـ (أل)، وإن كان سيبويه قد استعمل اسم التفضيل مطابقاً للمفضَّل في عبارة له: في غير باب التفضيل، وهي قوله: «واللغة الحجازية هي اللغة الأولى القُدْمَى»(٧).

وقد قادنا النظر في أقوال القدماء والمتأخرين إلى ما يمكن أن يؤيِّد استعمال التركيب الشائع الغالب عند المعاصرين في أن يأتي اسم التفضيل المعرف بـ (أل) مفرداً مذكَّراً أيًّا كان المفضَّل.

١- من أقوال القدماء في المسألة:

أ- قال ابن يعيش (٦٤٣/ هـ) في شرح المفصَّل: «فأمَّا إذا أدخلت الألف واللام نحو: (زيد الأفضل)، خرج عن أن يكون بمعنى الفعل، وصار

(٧) سيبويه - الكتاب ٣: ٢٧٨.

بمعنى الفاعل، واسْتُغني عن (مِن) والإضافة، وعُلم أنه قد بان بالفضل، فحينئذ يؤنث، إذا أريد المؤنث، ويثنى ويجمع، فتقول: زيدٌ الأفضل، والزيدان الأفضلان،... وهند الفُضْلى والهندات الفُضْليات، **إن شئت تثني وتجمع كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه»**[٨]. **ويُفْهَم من هذا أن اسم التفضيل المقترن بـ (أل) الخارج عن معنى التفضيل، إن شاء المتكلم طابقه مع موصوفه، وإن لم يشأ لم يطابقه، أي أجراه على الإفراد والتذكير.**

ب- يجعل ابن يعيش أفعل التفضيل المضاف وأفعل التفضيل المقترن بـ (أل) بمنزلة واحدة عندما يقول: «وإنما جاز الأمران [أي في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة] لأن الإضافة تعاقب الألف واللام وتجري مجراها، فكما أنك تؤنث وتثنّي وتجمع مع الألف واللام كذلك تفعل مع الإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألف واللام»[٩]. **فإذا كانت الإضافة تعاقب الألف واللام وتجري مجراها، فلماذا لا تأخذ حكمها؟ ومعروف أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجوز فيه الإفراد والتذكير وتجوز فيه المطابقة.**

ج- قال ابن مالك (٦٧٢/ هـ) في شرح التسهيل: «إن قُرِن أفعل التفضيل بحرفي التعريف (أل)، أو أضيف إلى معرفة مطلَقاً له التفضيل أو مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه طابَقَه ما هو له فيه الإفراد والتذكير وفروعها، وإن قُيِّدت إضافته بتضمُّنه معنى (من)، جاز أن يُطابق، وأن يستعمل استعمال العاري [أي إفراده وتذكيره] ولا يتعَيَّن الثاني [أي الإفراد والتذكير]، خلافاً لابن السرَّاج، ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أُضيف إليه، واستعماله عارياً دون (مِن) مجرَّداً عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم فاعل أو صفة مشبَّهة مطَّردٌ

(٨) ابن يعيش شرح المفصل ٦: ٩٦ (الطبعة المنيرية).

(٩) ابن يعيش - شرح المفصل ٤: ١٣٠ (طبعة دار الكتب العلمية ببيروت).

عند أبي العباس، والأصح قصره على السَّماع، ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة»[١٠]. وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك قوله: «والثالث حال الإضافة إلى معرفة، وهو فيها على ضربين: أحدهما أن يضاف مراداً به معنى المجرَّد، والثاني أن يضاف مراداً به معنى المعرَّف بالألف واللام»[١١].

ونُقِل عن شرح التسهيل لابن مالك قوله: «إن المشهور في أفعل العاري عن معنى التفضيل التزام الإفراد والتذكير»[١٢]. وظاهر قول ابن مالك أنه يجعل المعرَّف بأل كالمضاف إلى معرفة، والمعلوم أن المضاف إلى معرفة يجوز إفراده وتذكيره أو مطابقته، ويفهم منه أيضاً أنه إذا جاء اسم التفضيل مجرَّداً عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة – وهو مطَّرد عند المبرد – فملازمة الإفراد والتذكير أكثر من المطابقة.

والأمثلة التي ورد فيها اسم التفضيل معرَّفاً بـ (أل)، يمكن أن يؤوَّل فيها اسم التفضيل باسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة، فقولنا: (اللغة هي الأهم بين مقوِّمات الأمة)، يمكن أن تعني (اللغة هي الهامَّة بين مقومات الأمَّة)، وقولنا: (الشهداء هم الأشجع والأكرم بين القوم)، يمكن أن يعني: الشهداء هم الشجعان والكرماء بين القوم.

ومن ثَمَّ أمكن تجويز إفراد اسم التفضيل وتذكيره إضافة إلى مطابقته.

د- قال الأزهري (٩٠٥/ هـ): «الحالة الثانية أن يكون (أفعل) مقروناً بـ (أل)، فيجب له حُكْمان: أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع... نحو: زيدٌ الأفضل وهند الفُضْلى والزيدون

(١٠) ابن مالك – شرح التسهيل ٣: ٥٨ – والأزهري شرح التصريح ٢: ١٠٣-١٠٤.
(١١) ابن مالك – شرح الكافية الشافية ٢: ٢٩٣.
(١٢) الصبَّان – حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣: ١٧١.

الأفضلون والهندات الفضليات، فيطابق موصوفه لزوماً، لأنه نقص شَبَهُهُ بالفعل لاقترانه بـ (أل)، ومع ذلك لا بدَّ من ملاحظة السَّماع، **قال أبو سعيد علي ابن مسعود في كتابه (المستوفَى): ولا يُستغنى في الجمع والتأنيث عن السَّماع، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشُّرفى، والأظارف والظُّرفى، كما قيل في الأفضل والأطول، كذلك الأكرم والأمجد، قيل فيهما الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما الكُرْمى والمُجْدى»**[١٣].

ويفهم من قوله أنه تَلْزم المطابقةُ بين اسم التفضيل والمفضَّل فيما سُمع له جمع ومؤنث مثل (هندٌ الفضلى)، ولا تلزم المطابقة فيما لم يُسمع له جمع ولا مؤنث، نحو: (هندٌ الشُّرْفى والزيدون الأشارف)، أي إنه أحال المطابَقَة على السَّماع.

وهذا ما لا يمكن حصره إلا بمشقَّة، لأنه لا يمكن الوقوف عند كل اسم تفضيل ليعرف أسُمِع فيه التأنيث والجمع أم لا؟ ولذا فالأيسر إلحاق هذه الحالة بحالات جواز الإفراد والتذكير، لأن المفرد المذكَّر شائع ومعروف غالباً، ولأننا سوف نضطر إلى مخالفة السَّماع، وأن نقيس على النظائر في جمع (أفعل) وتأنيثه، وفي هذه الحالة يصبح قولنا: (هي الأظرف بين لِداتها) أقيس من قولنا: (هي الظُّرْفى) التي لم تُسْمع، كما تقتضي قاعدة المطابقة، وسوف نأتي بما لم يُسْمع، وعلينا حينئذ أن نضع حُكمَيْن: أحدهما المطابقة فيما سمع له تأنيث وجمع، والثاني: عدم المطابقة فيما لم يسمع فيه ذلك، وإن كان عباس حسن يذهب إلى قياس مؤنث ما لم يُسْمع على ما سُمِع، طرداً لقاعدة مطابقة اسم التفضيل المعرَّف بـ (أل) للمفضَّل[١٤]. لذا فالأيسر

(١٣) الأزهري - شرح التصريح على التوضيح ٢: ١٠٠.

(١٤) عباس حسن - النحو الوافي ٣: ٤١٤.

إلحاق هذه الحالة بحالات جواز الإفراد والتذكير، لأن المفرد المذكر شائع ومعروف غالباً كما ذكرنا.

هـ- قال السيوطي عن ورود اسم التفضيل على غير بابه، وهو المعرَّف بـ (أل)؛ لأنه خرج عن معنى التفضيل إلى الوصفية فقط: «وفي ذلك خُلف، فقال المبرد: هو مقيس مطَّرد، قال ابن مالك: الأصح قصره على السّماع»(١٥).

ويمكن حمل كل ما ورد من اسم تفضيل معرَّف بـ (أل) على أنه مما خرج على غير بابه، أي خرج عن التفضيل، وفي هذه الحالة التي عَرِيَ فيها اسم التفضيل عن التفضيل يُلْتَزَم الإفراد والتذكير فيه.

٢- أقوال المحدَثين في المسألة:

كان للنحاة المحْدَثِين أبحاث في هذا التركيب، وكانوا مدفوعين - على الأغلب - بالحاجة إلى التيسير ورفع الحرج في الاستعمال.

ونعرض لثلاثة أبحاث قُدِّمت إلى لجنة الأصول في مجمع القاهرة اعتمدت - كما اعتمدنا فيما سبق - على أقوال القدماء والمتأخرين من النحاة، وهي:

أ- بحث للدكتور أمين السيد بعنوان: أفعل التفضيل المقترن بـ (أل)، يقول فيه: «فالصفة المقرونة بـ (من) لفظاً أمرها بيِّن، أما الصفة التي تقَّدر معها (من) وهي المقرونة بها معنىً، فهي المضافة والمقرونة بـ (أل) وقد سوَّى الجزولي بينهما بقوله: لا تجمع أي ولا تثنى ولا تؤنث، وإنما تلزم الإفراد والتذكير، وهذا تفسير كلام أبي موسى الجزولي»(١٦). وقال أيضاً: «وقد نَقل ابن مالك عن المبرد رأيه في اطراد (أفعل) بمعنى (فاعل) وبمعنى الصفة المشبَّهة، وأتبع

(١٥) السيوطي - همع الهوامع ٣: ٩٧.

(١٦) د. أمين السيد - أفعل التفضيل المقترن بأل - في أصول اللغة ٤: ٣٣٦.

ذلك بقوله: «ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة»[١٧].

ومما قاله الباحث: «إذا قال ابن يعيش: «إن شئت تثني وتجمع وتؤنِّث كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه» فإن قوله حُجَّة لنا أيضاً في جواز المطابقة وعدمها»[١٨]. ويلخِّص بحثه بقوله: «ومن أجل ذلك ينبغي الأخذ برأي الذين أجازوا الإفراد والتذكير في كل استعمالات أفعل التفضيل، شريطة ألا تعدو على الصيغ التي سُمِعت فيها المطابقة، فلا تقول: كانت له الكلمة الأعلى في هذا الموضوع، بل (الكلمة العليا)، كما لا نقبل قول الآخر: «إن القوة الأعظم الثانية ينبغي أن تكون...»، [أي بل: القوَّة العظمى].

ويخلص إلى مقترحه: «**يجوز الإفراد والتذكير في استعمال اسم التفضيل المحلَّى بـ (أل)، كما يجوز المطابقة فيما سُمِعت فيه، وذلك أَخْذاً برأي ابن مالك وابن يعيش، واعتماداً على كلام الجزولي والزبيدي، واستجابة لمن قصر المطابقة على السّماع في شرح التصريح، واستئناساً بقرار المجمع السابق**»[١٩].

ب- بحث للدكتور عبد الرحمن السيد: وقد انتَهى إلى ما وصل إليه سابقُه إذ قال: «وبهذا نستطيع أن نخلص إلى أنَّ أفعل التفضيل يجب أن يطابق إذا كان بـ (أل)، ويجب إفراده والتذكير إذا كان مجرَّداً من (أل) والإضافة أو كان مضافاً إلى نكرة، ويجوز فيه المطابقة وعدم المطابقة في غير ذلك. فإن لم يُقْصَد التفضيل جاز مراعاة المعنى المقصود وجاز الإفراد والتذكير»[٢٠].

ج- بحث د.محمد حسن عبد العزيز الذي ختمه بقوله: «وأقترح هنا أن يَتَّسع الأمرُ فنجيز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بـ (أل)، وفي

(١٧) المصدر السابق ٤: ٣٣٥.

(١٨) المصدر السابق ٤: ٣٣٩.

(١٩) د. أمين السيد - أفعل التفضيل المقترن بأل - في أصول اللغة ٤: ٣٤٠.

(٢٠) د. عبد الرحمن السيد - أفعل التفضيل حالاته واستعمالاته - في أصول اللغة ٤: ٧٨٢.

ذلك تسهيل لا شك فيه، ومراعاة للشائع المستعمل، وفي الإجازة رفع لِحرَج التوقُّف عند المسموع القليل، وفي ذلك تضييق ولا يقبله الذوق»[٢١].

وكان من نتيجة تلك الأبحاث أن اتخذت لجنة الأصول في مجمع القاهرة القرار الآتي: «ترى اللجنة أن **(أفعل التفضيل) يجب أن يطابق ما هو له إذا كان بـ (أل)، ويجب إفراده وتذكيره إذا كان مجرَّداً من (أل) والإضافة، أو كان مضافاً إلى نكرة، ويجوز فيه المطابقة في غير ذلك، فإن لم يقصد التفضيل، جاز مراعاة المعنى المقصود، وجاز الإفراد والتذكير**»[٢٢].

ولكن قرار المجمع كان أكثر شمولية ووضوحاً عندما **قال**: «**يجوز الإفراد والمطابقة في استعمال اسم التفضيل المحلَّى بأل**»[٢٣].

ثالثاً: مسوِّغات الاجتهادات في اسم التفضيل:

مما حفزَ المحدَثين على الاجتهاد في أحكام اسم التفضيل ما اسْتُدرك على حدِّه القديم في ضوء الشواهد والأمثلة التي لم تُؤْخذ في الحسبان، وهو ما جعله أكثر دقَّة وشمولاً، ولعلَّ في الاستدراك على أحكامه ما يزيد من توضيحه وتيسير استعماله. ومن ذلك:

١ - كان حدُّ اسم التفضيل أنه اسم على وزن (أَفْعَل)، يدلُّ على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، وهو تعريف شاع في كتب النحو والصرف التعليمية.[٢٤] وأنه صار في الاصطلاح «اسماً لكل ما دلَّ على الزيادة تفضيلاً كانت كأَحْسَن أو تنقيصاً كأقبح»[٢٥]. ولكن لوحظ

(٢١) د. محمد حسن عبد العزيز - من مسائل اسم التفضيل - في أصول اللغة ٤: ٣٣٣.
(٢٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة - في أصول اللغة ٤/ ٧٦٧.
(٢٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة ٤: ٣٢٦.
(٢٤) د. عبد اللطيف الخطيب - المستقصى في علم التصريف ١: ٥١٥.
(٢٥) الخضري - حاشية على شرح ابن عقيل ٢: ٤٦.

أن الاشتراك في الصفة ليس صحيحاً دائماً بدليل قولهم: (العسل أحلى من الخل). فاضطر النحويون إلى أن يؤوِّلوا هذه العبارة عدة تأويلات منها أن خاصيَّة الحلاوة في العسل أقوى من خاصِيَّة الحموضة في الخل، وبذلك تُرِك شرط الاشتراك في الصفة.[٢٦] أو توهَّموا اشتراكاً تقديريًّا فيها.

٢- كانوا يرون أن اسم التفضيل يقوم على المفاضلة بين شيئين من جنس واحد، ففي قولهم: (زيدٌ أكرم من خالدٍ) مفاضلة بين شيئين من جنس واحد هو الإنسان أو البشر، وكذلك قولهم: (الوَرْدُ أجمل من الخُزامى) يدل على مفاضلة بين شيئين من جنس واحد هو النبات. لا تَجُوْز المفاضلة بين شيئين ليسا من جنس واحد كأن يقال: (زيدٌ أفضل من الذكاء)، ولكن سُمِع قولهم: (زيدٌ أَعْقَل من أن يكذب)، وهو قول ظاهره مشكل؛ إذ فيه تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له.[٢٧] وقد اضطر النحاة لتسويغ العبارة بتوجيهين: أحدهما: أن يكون على تأويل (أَنْ و الفعل) بالمصدر أولاً، ثم تأويل المصدر بالوصف ثانياً، أي: زيدٌ أَعْقَل من الكذب، ثم زيدٌ أعقل من الكاذب. والثاني: أن (أفعل) ضُمِّن معنى (بَعُد)، فيصبح معنى العبارة: (زيدٌ أبعدُ الناس عن الكذب لعقله)[٢٨].

ودار حول هذين التوجيهين أقوال لا داعي لذكرها.

٣- سُمِع قولهم: «أنا أكبرُ من الشعر، وأنت أعظمُ من أن تقول كذا»، فاضطروا إلى تسويغه، فقال الرضيّ: «ليس المقصود في نحو قولهم: أنت أكبر من الشعر، وأنت أعظمُ من أن تقول كذا، تفضيل المتكلم على الشعر والقول.. وأفعل التفضيل يفيد: بُعْدَ الفاضلِ عن المفضول، و(مِن) في مثله

(٢٦) من ذلك قولهم في التهكُّم: (هو أعلم من الحمار)!! الذي وجهَّه الدماميني على أن المشاركة هنا تقديرية . ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ٧٢.

(٢٧) الصبّان - حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٣: ٧٣.

(٢٨) المصدر السابق، ، وعباس حسن - النحو الوافي ٣: ٤٠٧.

ليست تفضيلية، بل هي مثل قولك: أنا بعيد منه، تعلَّقتْ (من) بأفعل التفضيل، بمعنى متباعد فلا تفضيل»[٢٩].

٤- كان يقال: إن (أفعل التفضيل) يقوم على المفاضلة بين شيئين، ولكن تبيَّن أنه لا يشترط فيه أن يدل على المفاضلة، ويرد ذلك في صورتين:

- ما كان على وزن (أفعل) من أوزان الصفة المشبهة، فيدل على الصفة ولا مفاضلة فيه، نحو: (الإنسان الأحمق يتكلَّم قبل أن يعرف).
- ما كان يطلق عليه في النحو: (أَفْعَل التفضيل على غير بابه)، وذلك بأن يُقْصَد منه المبالغة في الصفة، كقولهم: (الله أرحم بعباده)، فالمقصود هنا المبالغة دون المفاضلة. وكان المفسِّرون قد أدركوا هذا مبكِّراً عند تفسير ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧] إذ المقصود أن الأمر هيِّن عليه، فليس أمام قدرته تعالى ما هو صعب وكل صعب عنده هيِّن، كما ذكرنا.

٥- كانوا قد قالوا: إنّ اسم التفضيل المعرَّف بـ (أل) لا تجيء بعده (مِن) ولكن ورد عليهم بيت الأعشى:

ولسْتَ بالأكثر منهم حصَى وإنما العزَّة للكاثرِ

فاضطروا إلى توجيه كلامه الذي لا يسعهم الاعتراض عليه، بأن (أل) زائدة[٣٠].

٦- قالوا: لا يشتق اسم التفضيل مما الوصف منه على زنة (أفعل) كأبيض وأسود وأحمق. ثم استدركوا بجواز ذلك لوروده في الحديث الشريف في وصف الحوض: (أبْيَض من اللبن وأحلى من العسل)[٣١]؛ وورد

(٢٩) الصبان - حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣: ٧٣.
(٣٠) ابن مالك - شرح الكافية الشافية ١: ٢٩٣.
(٣١) المصدر السابق نفسه ١: ٢٨٩.

ذلك في قول العرب: (هو أسود من غراب). وفي رجز رؤبة بن العجاج:

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني إباض

فاضطروا إلى الإغراب في توجيهها.

وكُلُّ تلك الحالات الخاصة في أفعل التفضيل حملَت المحدَثين على أن يعرِّفوا اسم التفضيل بقولهم: «هو اسم مشتق على وزن (أفعل)، **يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه**» (٣٢).

وما عبارة (في الأغلب) إلا للتحرُّز مما لوحظ في الحدِّ الشائع لاسم التفضيل من قصور.

رابعاً: جواز الإفراد والتذكير وعدم المطابقة في كتابات المتقدِّمين والمتأخرين والمحدثين:

إن كثيراً مما أوردناه في الصفحات السابقة من عبارات وأمثلةٍ متناقَلٌ في كتب النحاة حرفيًّا، حتى إنَّ أي أحدٍ منهم لم يُغيِّر اسمَي العلم (زيد وهند) ولا اسم التفضيل(الأفضل) في حالاته المختلفة من تأنيث وجمع....

ولكن ما أضفناه هو تتبُّعنا لاستعمالات اسم التفضيل المعرَّف بـ(أل) في جملة صالحة من كتب اللغة والتراث عند القدماء والمحدَثين لنرى مدى التزامهم بتلك القاعدة في المطابقة.

وقد تبيَّن لنا أن استعمال (اسم التفضيل المعرّف بأل) بالإفراد والتذكير دون المطابقة قد تكرر مئات المرات، مما دعانا إلى الاعتقاد بأن هذا التركيب الذي يخطِّئه كثير من النحاة، ذو جذور في الكتابة العربية، ومن ذلك:

- جاء في كتاب الفصيح لثعلب (٢٩١/ هـ)(٣٣): «ومنه ما فيه لغتان وثلاث

(٣٢) عباس حسن - النحو الوافي ٣: ٣٩٥.

(٣٣) أحمد بن يحيى ثعلب - الفصيح ١: ٢٦٠.

وأكثر من ذلك فاخترنا أَفْصَحَهُنَّ». وهذا ما جعل ابن عقيل يعقِّب عليه قائلاً: «ولهذا عيب على صاحب الفصيح في قوله: (فاخترنا أفصَحَهنَّ)، قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول فُصْحاهُنَّ»[٣٤]. فهل أن صاحب الفصيح أخطأ الفصيح أم أن اللغة تحتمل ذلك؟

- جاء في (المفردات في غريب القرآن) للأصفهاني (٥٠٢/ هـ): «والسماوات العُلَى ج تأنيث الأَعْلى، والمعنى هي الأشرف والأفضل»[٣٥]. ولم يقل هي الشُّرْفى والفُضلى.
- جاء في كتاب (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) لأحمد بن محمد الثعلبي (٤٢٧/ هـ): «وقرأ يحيى بن وَثَّاب وأبو رجاء: (قد ضَلِلْتُ) بكسر اللام، وهما لغتان: ضَلَّ يَضِلُّ مثل قَلَّ يَقِلُّ، وضَلَّ يَضَلُّ مثل مَلَّ يَمَلُّ، والأُولى هي الأصح والأفصح»[٣٦]، وتكررت العبارة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦٧١/ هـ).
- جاء في كتاب (الملل والنحل) لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨/ هـ): «وأن المناهج التقديرية هي **الأقدم**، ثم المسالك الخلقية، والسُّنن الطبيعية توجَّهت إليها»[٣٧]، ولم يقل هي القُدْمى.
- جاء في بدائع الصنائع لأبي بكر الكاشاني (٥٨٧/ هـ): «قال القُدوريّ (٤٢٨/ هـ): والرواية الأولى هي الأصح»[٣٨] ولم يقل: الصُحَّى.

---

(٣٤) ابن عقيل - شرح ابن عقيل ٣: ١٨٣.

(٣٥) الراغب الأصفهاني - المفردات في غريب القرآن ١: ٥٨٣.

(٣٦) الثعلبي - الكشف و البيان عن تفسير القرآن ٤: ١٥٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦: ٤٣٨.

(٣٧) الشهرستاني – الملل والنحل ٢: ٨.

(٣٨) الكاشاني – بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢: ٨٤.

- وجاء في شرح المفصَّل لابن يعيش (٦٤٣/ هـ): «والحروف التي يكون فيها الإدغام أقوى هي الأقرب للام»[٣٩]، ولم يقل هي القُرْبى. أي إن ابن يعيش لم يلتزم القاعدة التي كان قرَّرها هو نفسه في كتابه شرح المفصل(٦/ ٩٦).

- جاء في كتاب بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي (٨١٧/ هـ): «العُلى جمع تأنيث الأعلى، وهي الأشرف والأفضل»[٤٠]. ولم يقل الشُّرْفى والفُضْلى. والعبارة كما يظهر هي عبارة الراغب الأصفهاني التي سبقت.

- جاء في عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (٨٥٥/ هـ): «والرواية التي فيها ابن عباس هي الأصح»[٤١]، ولم يقل (الصُّحَّى).

- جاء في تحفة المحتاج في شرح المنهاج لأحمد بن محمد الهيتمي (٩٧٤/ هـ)، نحو عَشَرة مواضع لم تلتزم فيها المطابقة، منها:
-«فَلَعَلَّ الصِّحة هي الأقرب»[٤٢] و«هذه الزيادة هي الأقرب»[٤٣].

- وردت عند المحدثين مئات المرَّات، نذكر منها عبارة صاحب (في ظلال القرآن):«والسماء الدنيا لعلَّها هي الأقرب إلى الأرض»[٤٤].

فهل أخطأ هؤلاء ومنهم أئمة في اللغة كثعلب والفيروزآبادي، وفي

(٣٩) ابن يعيش – شرح المفصَّل ١٠: ١٤١ طبقة دار الكتب العلمية.
(٤٠) الفيروزآبادي – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٤: ٩٧.
(٤١) العيني – عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣: ١٦٣ و ٤: ٧١٧ و ١٤: ٥٢.
(٤٢) أحمد بن محمد الهيتمي - تحفة المحتاج في شرح المنهاج ١: ٢٧٥٠ و٥: ٢٠.
(٤٣) المصدر السابق ٢٨: ٢٢٨.
(٤٤) سيد قطب – في ظلال القرآن ٦: ٣٦٣٣.

النحو كابن يعيش والعيني، وفي التفسير كالراغب الأصفهاني والقرطبي أم أن اللغة تجيز ذلك؟ الذي نرجحه أن اللغة تحتمل وجه الإفراد والتذكير في اسم التفضيل المعرف بـ (أل).

لقد بحثنا في مكتبة إلكترونية تحتوي آلاف الكتب، عن عبارات التفضيل التي تعاورتها كتب النحو، وهي: (هي الفضلى، وهما الأفضلان، وهم الأفضلون، وهنَّ الفضليات) فوجدنا ما يلي:

- تكررت عبارة هي الفضلى (٢٥) خمساً وعشرين مرة، منها (١١) إحدى عشرة مرَّة، أمثلةً في كتب النحو.

- تكررت عبارة (هما الأفضلان) (١١) إحدى عشرة مرَّة كلها أمثلة في كتب النحو.

- تكررت عبارة (هم الأفضلون) (٣٣) ثلاثاً وثلاثين مرَّة، ثلاثون مرة منها تمثيلات في كتب النحو.

- تكررت عبارة (هنَّ الفُضْليات) (٢٦) ستًّا وعشرين مرَّة، وكلها أمثلة في كتب النحو مثل (الهندات الفضليات).

كما بحثنا في مكتبة إلكترونية لنرى عدد توارد مؤنثات أسماء التفضيل (الأعفَّ، الأهمّ، الأصحّ، الأشرف، الأقدم)، فكان ما يلي:

العُفَّى مؤنث الأعفَّ لم ترد.

الهُمَّى: مؤنث الأهم: لم ترد إلا مرَّة واحدة في تخطئة الكرملي لبعض الكتّاب.

الصُّحَّى: مؤنث الأصح: لم أجدها.

الشُّرْفى: مؤنث الأشرف: لم أجدها.

القُدْمى: مؤنث الأقدم: وردت مرتين: واحدة في كتاب سيبويه، وواحدة في الخصائص، على أنها مما سُمِع من العرب، ولكن لم يورداها في عبارة مستقلة.

إن ما نرتاح إليه بعد ما رأينا من استعمال لغويين ونحاة ومفسرين كبار لصيغة الإفراد والتذكير دون المطابقة التي نصَّ عليها النحاة، وبعدما لاحظناه من غياب مؤنثات معظم أسماء التفضيل للمذكر - هو أن من خالف قاعدة المطابقة لم يكن مخطئاً، ولعل هذا يجرِّئنا على القول بأن حكم المطابقة قد بني على عبارات افتراضية للتمثيل، أكثر منها عبارات واقعية مسموعة من عصر الاحتجاج، بالقياس إلى روح اللغة وطبيعتها، وإنْ خالف قاعدة نحوية في المسألة. ذلك أن اللغة ليست قواعد وضوابط فحسب، بل هي ذائقة لغوية في المقام الأول، وأهم أركان تلك الذائقة هو التماس الخفّة وتجنُّب الثقل. فهل تسيغ الذائقة اللغوية أن يقال: الدولة القُيَّا في العالم أم الدولة الأقوى؟ أو: الفكرة الأهم في البحث أم الفكرة الهُمَّى فيه؟ أو: المكانة الأشرف أم المكانة الشُّرْفى؟

الواقع أن الخفَّة والذلاقة التي عليها مدار النطق والكلام تتحقَّق في استعمال الإفراد والتذكير دون المطابقة، وأن قاعدة المطابقة فيها من الصَّنْعة النحوية أكثر بكثير مما فيها من ذائقة البيان، وهذا ما يفسِّر أن كباراً من اللغويين والنحويين لم يلتزموا بها، بل جَرَوْا على سلائقهم اللغوية التي قلَّما تخطئ.

وبعدُ: فنخلص من كل ما قدَّمنا إلى أنه يجوز استعمال اسم التفضيل المعرَّف بـ (أل) مطابقاً للمفضَّل في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وأنَّه يجوز عدم المطابقة والتزام الإفراد والتذكير فيه، وهو ما يُسْتنتج من كلام كثير من النحاة ومن استعمال كثير من الأَبْنِياء، وهو ما تقرُّه الذائقة اللغوية.

(اللهم علمنا ما يَنْفَع وانفع بما علمتنا).

* * *

المصادر والمراجع

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام - تح يوسف البقاعي - دار الفكر للطباعة والتوزيع (د.ت).
- بدائع الصنائع في الشرائع - الكاشاني - دار الكتب العلمية - ط٢(١٩٨٦) (د.م).
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز - الفيروزآبادي - تح محمد علي النجار - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة (١٩٨٣-١٩٩٦).
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج - الهيتمي - المكتبة التجارية الكبرى (١٩٨٣). (د.ط).
- الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - تح هشام سمير البخاري - دار عالم الكتب - الرياض(٢٠٠٣).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - الخضري - نشر المكتبة التجارية بمصر (د.ت).
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني - الصبَّان - دار الكتب العلمية - لبنان ط١(١٩٩٧).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل - تح محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة ط٢ (١٩٨٠).
- شرح تسهيل الفوائد - ابن مالك - تح د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ط١ (١٩٩٠م) (د.م).

- شرح التصريح على التوضيح – الأزهري – دار الكتب العلمية – لبنان (٢٠٠٠م).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك - ابن مالك – تح أحمد يوسف القادري.
- شرح المفصَّل – ابن يعيش – تح د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – لبنان –ط١(٢٠٠١).
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري-بدر الدين العيني – دار إحياء التراث العربي-(د.ت) و (د.م).
- الفصيح - أحمد بن يحيى ثعلب - تح د. عاطف مدكور - دار المعارف - (د.ت).
- في أصول اللغة – مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٤ - ط١(٢٠٠٣).
- في ظلال القرآن - سيد قطب - دار الشروق - القاهرة (د.ت).
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن – الثعلبي النيسابوري - تح أبي محمد عاشور - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط(٢٠٠٢).
- المزهر في علوم اللغة - السيوطي - تح فؤاد منصور - دار الكتب العلمية - بيروت ط١، (١٩٩٨).
- المستقصى في علم التصريف – د. عبد اللطيف الخطيب – مكتبة دار العروبة - الكويت - ط١(٢٠٠٣).
- المفردات في غريب القرآن – الراغب الأصفهاني - تح صفوان الداوودي - دار القلم والدار الشامية - دمشق وبيروت ط١(١٤١٢هـ).
- الملل والنِّحل - الشهرستاني - تح محمد سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت (١٤٠٤هـ).
- النحو المصفَّى - د. محمد عيد - مكتبة الشباب - (د.ت) و (د.م).
- النحو الوافي - عباس حسن - دار المعارف - ط١٥ - (د.ت).

* * *